اي الاستثنا المودي الى هذ المفسده وانت خبير بان
اشعار اللفظ في نفسه انما هو باعتبار التعلق وهو خلاف
المفروض اذ الغرض قصد التبرك لاجل ايمانه الموافا خوفا
من سوء الخاتمه وبالله التوفيق المسئلة الرابعه الايمان
باق مع جميع النوم ومع الغفله ومع الغشية اي الاغماء
ومع الموت وان كان كل منها اي من هذه الحالات الاربع ينافي
التصديق مطلقا حقيقته فيضاد الايمان لانه تصديق خاص
ويضاد المعرفه كذلك وهذا بالنظر الى تفسير الايمان بالمعرفه
ولكن بالشرع حكم ببقائهما اي التصديق والمعرفه الى ان يقصد
صاحب التصديق والمعرفه الى ابطالهما بالكساب ما اي
بالكساب امر حكم الشرع ببنافاته لهما على ما عرفته فيما سبق
فيرتفع بهذا الاكساب ذلك الحكم اي حكم الشرع ببقائه
خلافا للمعتزلة في قولهم ان النوم والموت ينافيان المعرفه
اي فلا يوصف النايم ولا الميت بانه مومن وفي عبارة المصنف
هنا نظر من وجهين احدهما انه جعل خلاف المعتزلة في ان النوم
والموت ينافيان المعرفه وقد تقدم عن غيرهم وهم اهل السنه
مثل ذلك فلم يتحصل من كلامه ما هو محل خلاف الثاني ان
ما اقتضاه كلامه ان المعتزلة قائلون بسلب الايمان
عن النايم والميت مخالف لما في المواقف وشرحه عنهم وهو
انهم انما يردون ذلك الزاما لمن قال ان الايمان هو مجرد
التصديق فقط دعواهم الاجماع على وصف النايم ونحوه

بالايمان وعبارة المواقف عنهم انهم قالوا لو كان الايمان
هو التصديق لما كان المؤمن مؤمنا حين لا يكون مصدقا
كالنايم حال نومه والغافل حال غفلته وانه خلاف الاجماع
ثم ذكر في المواقف جواب اهل السنه عن ذلك بقوله قلنا
المؤمن من امن في الحال او في الماضي لا لانه حقيقة فيه بل
لان الشارع يعطي الحكي حكم المحقق والا اي وان لم يكن الامر
كما ذكرناه ورد عليهم اي على المعتزلة مثله في الاعمال اي لانها
عندهم من الايمان والنايم والغافل ليسا في الاعمال
المعتبرة في الايمان فلا يكونان مومنين ولا مخلص لهم الا بان
الحكي كالمحقق انتهى وقد استدل المصنف بقياس وصف الايمان
على وصف النبوة فقال واذا قلنا ان النبوة من الانبا
والنبي بهمز وودونه بقضاة المنهي عن الله تعالى وهو بدون
الهمز مخفف من المهموز بقلب الهمز والادغام فلا شك
انه اي النبي ليس نبيا في حال النوم ولا مبلغا في حال الكبوت
والموت مع انه لحكم له بالنبوة باق الى الابد وان لم يبلغ عنه
اي عن الله تعالى الا من واحد ولا يرتاب في ذلك من له ادنى
مسكة وايضا الاتفاق واقع على ان حكم النكاح وحكم سايب
العقود باق بعد فنا الاسباب والنبوب الذي هو مسمى العقد
كحاجة الناس الى ذلك والحاجة فيما نحن فيه من الايمان اليه
اي الى بقا الحكم امس اي اكد لان عصمة الدم والمال منوطة به
واما اذا كانت النبوة بدون ما حوذة من النبوة بفتح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)